ترجمة توقيرا للمرسل اليه

مداخلة السفير صامويل مونكادا،
الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

خلال الجلسة الإحاطة لمجلس الأمن بشأن
"التهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين"

نيويورك، ٥ يناير ٢٠٢٦

∞

السيد الرئيس،

١. قبل التطرق إلى جوهر مداخلتنا، ترى فنزويلا ضرورة القيام بتوضيح ذي طابع مؤسسي.

٢. نلاحظ بقلق محاولة تقديم شخص أمام مجلس الأمن هذا بوصفه ممثلاً مزعوماً للمجتمع المدني، في حين أن مسيرته العلنية اتسمت بتلقي تمويل مستمر من حكومات أجنبية وشركات عابرة للقارات، وبمشاركته النشطة في عمليات زعزعة الاستقرار السياسي وتعزيز الخروقات المؤسسية في بلده.

٣. استغلال هذه الشخصيات كأدوات من أجل إضفاء الشرعية على روايات المواجهة، أو تبرير استخدام القوة، أو التقليل من شأن انتهاكات القانون الدولي، لا يسهم في تحقيق مقاصد هذا المجلس ولا يعزز العمل متعدد الأطراف . بل على العكس، يقوض مصداقية النقاشات ويشوّه طبيعة هذه الهيئة المكلّفة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وبعد هذا التوضيح، السيد الرئيس،

٤. يشكّل يوم ٣ يناير ٢٠٢٦ تاريخاً بالغ الخطورة من الناحية التاريخية، ليس لفنزويلا فحسب، بل للنظام الدولي برمته.

٥. ففي ذلك اليوم، تعرّضت جمهورية فنزويلا البوليفارية لهجوم مسلح غير مشروع ويفتقر إلى أي مبرر قانوني من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، شمل قصفاً لأراضيها، وسقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين، وتدمير بنى تحتية أساسية، **واختطاف الرئيس الدستوري للجمهورية، نيكولاس مادورو موروس، والسيدة الأولى، سيليا فلوريس.**

٦. إن فنزويلا تمثل اليوم أمام هذا المجلس لا من دافع الاستياء أو خطاب المواجهة، بل انطلاقاً من قناعة راسخة مفادها أن **السلم الدولي لا يمكن أن يصان إلا إذا تم احترام القانون الدولي دون استثناءات، ودون ازدواجية في المعايير، ودون تفسيرات انتقائية.**

٧. إن الوقائع التي حدثت في ٣ يناير تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ارتكبته الحكومة الأمريكية، ولا سيما:

- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول؛
- الحظر المطلق لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، المنصوص عليه في المادة ٢، الفقرة ٤؛
- واجب حل النزاعات بالوسائل السلمية.

٨. كما تنتهك هذه الأعمال بشكل خطير**القانون الدولي الإنساني،** حيث وقعت هجمات عشوائية أثرت على السكان المدنيين والأعيان المدنية، في مخالفة لمبادئ التمييز والتناسب والضرورة العسكرية، وهي ركائز قانون النزاعات المسلحة.

٩. وقد جرى أيضاً انتهاك **القانون الدولي لحقوق الإنسان،** ولا سيما الحق في الحياة، والسلامة الشخصية، والأمن.

١٠. ومن الأمور بالغة الخطورة **اختطاف رئيس الجمهورية** من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشكّل خرقاً مباشراً لقاعدة أساسية من قواعد النظام القانوني الدولي، وهي **الحصانة الشخصية لرؤساء الدول أثناء توليهم مهامهم.**

١١. إن هذه الحصانة ليست امتيازاً فردياً، بل هي ضمانة مؤسسية تحمي سيادة الدولة واستقرار النظام الدولي. وإن المساس بها لا يضر بفنزويلا وحدها، بل **يفتح سابقة بالغة الخطورة لجميع الدول الممثلة في هذه القاعة،** بصرف النظر عن حجمها أو قوتها أو تحالفاتها.

السيد الرئيس،

١٢. تُعرّف الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٣١٤ (الدورة التاسعة والعشرون) بوضوح عمل العدوان على أنه قصف إقليم دولة ما من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى، وكذلك الغزو أو الاحتلال، حتى دون ضم رسمي. إن الوقائع التي نندد بها تندرج بلا لبس ضمن هذا التعريف.

١٣. وفي عام ٢٠٠٤، أكدت محكمة العدل الدولية أن الاحتلال يقوم عندما تمارس دولة ما سيطرة فعلية، حتى دون ضم رسمي أو وجود دائم للقوات. كما تؤكد الفقرة الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) أن الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة أمر غير مقبول. كما ينص قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥ (د-٢٥) على أن إقليم الدولة لا يجوز أن يكون محلاً لاحتلال عسكري ناجم عن استخدام القوة في مخالفة للميثاق.

١٤. إن السماح بمرور مثل هذه الأفعال دون رد فعّال يعادل تطبيع استبدال القانون بالقوة، وتقويض أسس نظام الأمن الجماعي.

١٥. اليوم، ليست سيادة فنزويلا وحدها هي المحك؛ بل إن مصداقية القانون الدولي، وسلطة هذه المنظمة، وسريان مبدأ أنه لا يمكن لأي دولة أن تنصب نفسها قاضياً وخصماً ومنفذاً للنظام العالمي.

السيد الرئيس،

١٦. لا يمكننا تجاهل عنصر محوري في هذا العدوان الأمريكي: وهو أن فنزويلا ضحية لهذه الهجمات بسبب ثرواتها الطبيعية.

١٧. لقد كان النفط والطاقة والموارد الاستراتيجية والموقع الجيوسياسي لبلدنا، تاريخياً، عوامل أطماع وضغوط خارجية. وعندما تُستخدم القوة للسيطرة على الموارد، أو فرض الحكومات، أو إعادة تصميم الدول، فإننا نكون أمام منطق يحيلنا إلى أسوأ ممارسات الاستعمار والاستعمار الجديد.

١٨. إن قبول هذا المنطق يعني فتح الباب أمام عالم غير مستقر بعمق، حيث يمكن للدول ذات القدرات العسكرية الأكبر أن تقرر بالقوة المصير السياسي والاقتصادي للدول الأخرى.

١٩. وهذا السيناريو لا يهدد فنزويلا فحسب، بل يهدد السلم والأمن الدوليين ككل.

٢٠. إذا تم التسامح مع اختطاف رئيس دولة، وقصف بلد ذي سيادة، والتهديد العلني بأعمال مسلحة جديدة، فإن الرسالة الموجهة إلى العالم ستكون مدمرة: وهي أن القانون اختياري وأن القوة هي الحكم الحقيقي في العلاقات الدولية.

٢١. تؤمن فنزويلا بشدة بالدبلوماسية والحوار والتعايش السلمي بين الأمم. كان هذا دائماً موقفنا التاريخي، ولا يزال كذلك اليوم، حتى في مواجهة عدوان بهذا الحجم.

٢٢. إن هذه النزعة نحو السلام هي تحديداً ما تم انتهاكه في ٣ يناير.

٢٣. لذلك، تحث فنزويلا بكل احترام مجلس الأمن على تحمل مسؤوليته كاملة والعمل وفقاً للتفويض الممنوح له بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٢٤. **وفي هذا الصدد، نطالب بما يلي:**

- أن يُطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الاحترام الكامل لحصانات الرئيس نيكولاس مادورو موروس والسيدة الأولى سيليا فلوريس، وإطلاق سراحهما الفوري وعودتهما الآمنة إلى فنزويلا.
- إدانة استخدام القوة ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية بشكل واضح ولا لبس فيه.
- تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي أو الموارد عن طريق القوة.

- اعتماد تدابير تهدف إلى خفض التصعيد، وحماية السكان المدنيين، واعادة الاحترام الكامل للقانون الدولي تجاه جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد الرئيس،

٢٥. رغم خطورة الأحداث، تود فنزويلا إبلاغ هذا المجلس والمجتمع الدولي بأن مؤسساتها تعمل بشكل طبيعي، وأن النظام الدستوري قد تم الحفاظ عليه، وأن الدولة تمارس سيطرة فعلية على أراضيها.

٢٦. ووفقاً لدستورنا، تقوم النائبة التنفيذية، السيدة ديلسي رودريجيز، في هذه اللحظات بأداء اليمين الدستورية كرئيسة بالإنابة للجمهورية، بما يضمن استمرارية المؤسسات والاستقرار والسلم الداخلي.

٢٧. نريد أن ننقل للشعب الفنزويلي رسالة طمأنينة وثقة وأمل. فنزويلا أمة تؤمن بالسلام والعمل والكرامة، والتزامنا بالدبلوماسية والقانون ثابت ولا يتزعزع.

٢٨. نحن ندافع عن سيادتنا دون التخلي عن قيمنا، ونراهن على الحوار دون قبول الإملاءات، ونؤمن بمستقبل من التعايش والتنمية والاحترام المتبادل بين الأمم.

٢٩. نحن واثقون من أن مجلس الأمن سيعرف كيف يكون بمستوى اللحظة التاريخية التي تواجهها البشرية، وسيختار طريق الشرعية والمسؤولية الجماعية والسلام.

شكراً جزيلاً، السيد الرئيس.